أسباب تحريم التبني وإحلال الكفالة
بين أحكام الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري

الأستاذ : معوان مصطفى
جامعة الجيلالي اليابس
سيدي بلعباس

مقدمة

إن الزواج رباط منشئ لعلاقات المودة والتعاون والرحمة منتج الحقوق وواجبات تتولد بين الزوجين، وبين من يأتي بعد زواجهما من أولاد مثل حق النفقة وحق التوارث وحق النسب.

و مسألة النسب من أهم المسائل التي كانت تشغل بال العرب قبل الإسلام وشغلتهم بعده إلى يومنا هذا.

كما حظيت هذه المسألة باهتمام كبير من المشروع الجزائري، ويرجع هذا الإهتمام بإثبات النسب إلى منع اختلاط الأنساب وحفظهم من الفساد والإظطراب وإرساء قواعد البنوة على أساس شرعي، وهذا حق تقوم الأسرة على وحدة الدم الذي يعتبر أقوى الروابط بين أفرادها لقوله تعالى : " هو الذي خلق من الماء بشرا وجعله نسبا وصهرا وكان ربك قديرا ".

فالأولاد هم الهدف الأسمى الذي يرمي إليه التشريع الإسلامي من الحياة الزوجية وهم اللبنات التي يقوم عليها الوجود البشري.

فإذا كان نسب الولد إلى أمه ثابت بسبب الحمل المرئي والولادة المعلومة بغض النظر عن كونه ولدا شرعيا أو ولد زنا فإن نسبه إلى والده ليس دائما سهلا كسهولة نسبه إلى والدته، إلى طريقة الزواج الصحيح أو الزواج الفاسد أو الوطء بالشبهة أو الإقرار أو البينة.

فالنسب الشرعي هو الذي يتبع فيه الولد أبه في الدين والقانون والحضارة، ويبنى عليه الميراث وينتج عنه موانع الزواج، وتترتب عليه حقوق وواجبات الأبناء والآباء.

أما النسب الغير الشرعي فلا يترتب عليه شيئ دون ذلك على الإطلاق. أما إثبات النسب عن طريق التبني الذي كان شائعا عند العرب، قد أبطلته الشريعة الإسلامية وحذى حذوها المشروع الجزائري ومعظم التشريعات العربية.

كان العرب في الجاهلية يتبنى الرجل منهم ولد غيره، فيقول له أنت ابني أرثك وترثني، فيصبح ولده، وتجري عليه أحكام البنوة كلها من الإرث والنكاح، والطلاق ومحرمات المصاهرة وغير ذلك، مما يتعلق بأحوال الابن الصلب على الوجه الشرعي المعروف.

و لقد كان نظام التبني معروف حتى عند غير العرب كما يشير إلى هذا، قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام لما قال عزيز مصر في شأن يوسف: " وقال الذي اشتراه من مصر لإمرأته إكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا ".

و لحكمة يريدها الله عز وجل، ألهم نبيه الكريم قبل البعثة والنبوة أن يتبنى أحد الأبناء، جريا على عادة العرب في التبني ليكون ذلك تشريعا للأمة في أنها حكم التبني وإبطال تلك البدعة التي درج عليها العرب زمنا طويلا، فاتبنى رسول الله (ص) أحد الأبناء، وهو زيد بن حارثة وأصبح الناس منذ ذلك الحين يدعونه زيد بن محمد حتى نزل القرآن الكريم بالتحريم، فتخلى الرسول (ص) عن تبنيه وعاد نسبه إلى أبيه فأصبح يدعى زيد بن حارثة بن شرحبيل، وأخرج في هذه

الحاذقة العالمين القديرين – البخاري والمسلم – رضوان الله عليهم أنه قال : " أن زيد بن حارثة مولى رسول الله (ص) ما كنا ندعو إلا زيد بن محمد حتى نزل القرآن : " أدعوهم إلى آبائهم هو أقسط عند الله ، فقال النبي (ص) أنت زيد بن حارثة بن شرحبيل.

أما سبب تبنيه – عليه الصلاة والسلام – لزيد قبل البعثة مع كراهيته الشديدة لعادات الجاهلية ، فهو لحكمة يريدها الله وهذه القصة من أروع القصص حدثت معه عليه الصلاة والسلام.

و لتوضيح أكثر لموقف الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري من نظامين التبني والكفالة ، سنخصص في دراستنا هذه لكل نظام مطالب مع تحديد أسباب تحريم التبني وأسباب إحلال الكفالة الذي أقرته الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول : أسباب إبطال الإسلام لنظام التبني :

1 - الإبطال بالتشريع الفعلي بعد التشريع القولي :

إن التبني كما سبق وأن عرفناه هو أن ينسب الشخص إلى نفسه طفل يعرف أنه ولد غيره وليس ولدا له ، ينسبه إلى نفسه نسبة الابن الصحيح، ويثبت له أحكام البنوة من استحقاق إرثه بعد موته ، وحرمة تزويجه بحليلته فالإسلام حرمه ، وقد عده البعض من الكبائر، وقيل من فعله مستحلا له ، مستخفا بحكم الله فيه ، متجرئا على الله به ، فقد كفر.

و قد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : " كفر من تبرأ من نسب وإن دق أو دعى نسب لم يعرف ".

و قال : " من ادعى إلى غير أبيه ، وانتسب إلى غير مواليه ، فعليه لعنة الله وملائكته والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا".

و قد كان التبني من عادات الجاهلية الجائرة، فكان الواحد منهم يختار من الأولاد المجاهيل من يشاء، وينسبه إليه ويجري عليه جميع الحقوق التي تجري على صادق الأبناء، لكن الإسلام جاء فعصمهم، من هذا التزوير في الأنساب والأرحام والقرابات، وأوجب أن ينسب الولد إلى أبيه وإن لم يكن له اب معروف، بأن كان لقيطا أو مجهول النسب عده المسلمون أخا لهم في الدين، وولييا من أوليائهم في الملة، يعامل معاملة شرعية حسب ما تقتضيه قواعد العدالة والإحسان في الإسلام.

أ- إبطال التبني بالتشريع القولي :

و قد بدأ الله سبحانه وتعالى برسوله في تحطيم هذه العادة، إذ كان للرسول إبن متبنى هو زيد بن حارثة، وكان يسمونه " زيد بن محمد " فأراد الله أن يرفع ذلك كله ، ففي السنة الخامسة من الهجرة أبطل الله جلت حكمته التبني وحرمه وذلك بأحكام صارمة تتضمن مايلي :

رفعه ومنع تعمد إطلاق بالكلية، لقوله تعالى : " وما جعل أدعياءكم ابناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانهم في الدين ومواليكم ".

فبين الله في هذه الآيات أن قول الرجل لولد غيره " ابني " لا يقتضي أن يكون إبنا له حقيقيا تثبت له أحكام البنوة، بل لا يمكن أن

يكون إبن غيره والده، فإن المخلوق من صلب رجل لا يمكن أن يكون من صلب رجل آخر، كما لا يمكن أن يكون للرجل الواحد قلبان وأمر الله برد أنساب الأدعياء إلى آبائهم في الحقيقة إن كانوا معروفين، وإلا فهم اخوة في الدين وموالي، وأخيرا أن هذا هو العدل الأوسط.

ب- إبطال التبني بالتشريع الفعلي :

يمكن لنا تحديد أحكام إبطال التبني قولا حسب ما هو واردفي أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الشرعية حسب مايلي :

1/- قطع الميراث بين ذلك الدعي وبين متبناه، وتتضمنه الآيات المذكورة أنفا، كما يذكر أن فيه نزل قوله تعالى : " والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم " وقال تعالى : " وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله. "

أخرج إبن جرير عن سعيد بن المسيب أنه قال : " إنما نزلت هذه الآية في اللذين كانوا يتبنون رجالا غير أبنائهم، ويورثونهم فأنزل الله فيهم وجعل لهم نصيبا في الوصية، ورد الميراث إلى الموالي في ذوي الرحم والعصبة، وأبى الله للمدعين ميراثا ممن ادعاهم وتبناهم، ولكن الله جعل لهم نصيبا في الوصية.

2/- تحليل إباحة زوجة الدعي بعدما يفارقها للمتبني حينما زوج الله تعالى

رسوله (ص) بزينب بنت جحش بعدما طلقها زيد بن حارثة، الذي كان يدعي ابنه قبل نزول الآيات في رفع التبني، ذلك لرفع كل شك ودفع كل حرج على المؤمنين في إباحة زواج مطلقات ادعيائهم، وأن يوقنوا أن الحلال ما أحل الله والحرام ما حرم الله.

وبين الله حكمة ذلك بقوله تعالى : " زوجناكها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج ادعيائهم إذا قضوا منهن وطرا ".

وقال تعالى في آية التحريم : " وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم " لإخراج الأدعياء من ذلك الحكم.

3/- احتجاب زوجة المتبني على تلك الطريق عن الداعي، فبعد أن كان المتبني الشخص الغريب عن الأسرة فردا منها يخلوا بنسائها على أنهن محارمه وهن غريبات فلا زوجة الرجل المتبني أمه ولا ابنة أخته، وإنما هو أجنبي عن الجميع.

وذلك كما تدل عليه قصة سهلة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة حين جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : " يا رسول الله إنا كنا ندعو سالما ابننا، وإن الله قد أنزل ما أنزل، وإنه كان يدخل علي الحديث" فأقرها النبي عليه الصلاة والسلام على عدم الإختلاط معها بذلك التبني بعد نزول القرآن، وأمرها بإرضاعه خمس رضاعات لتحرم عليه.

4/- التهديد الأكيد والوعيد الشديد لمن نسب نفسه إلى غير أبيه، ففيما نسخت تلاوته من القرآن وبقي حكمة و" لا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم " روى الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : " كنا نقرأ : ولا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر أن ترغبوا عن آبائكم ".

وفي الحديث الصحيح " من ادعي على غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام ".

5/- التبني ظلم والظلم حرام حرمه الله على نفسه وحرمه على عباده فقد جاء في الحديث القدسي "يا عبادي قد حرمت الظلم على نفسي وحرمته فيما بينكم فلا تظالموا" لان الظلم عدوان على الإبن المتبني بتغميض عينيه عن الحقيقة المرة التي تتمثل في أنه منبوذ من طرف أبويه متى كان لقيطا ومظلوم كذلك حين يحرم مما أحل الله له.

فالتبني هو كلمة فارغة ليس وراءها حقيقة خارجية وأن الكلام باللسان لا يبدل الحقائق ولا يغير الواقع ولا يجعل الغريب قريبا ولا الأجنبي أصيلا.

2- التبني وإختلاط الأنساب:

لما شرع الإسلام ينظم علاقات الأسرة على الأساس الطبيعي ويحكم روابطها ويجعلها صريحة لاخلط فيها ولاتشويه، إبطال عادة التبني هذه ورد علاقة النسب إلى أسبابها الحقيقية، علاقات الدم والأبوية والبنوة الواقعية، قال جل شأنه "ما جعل ادعيائكم أبنائكم ذلكم قولكم بأفواهكم" سورة الأحزاب أية 4.

ونظرا للفوضى في علاقات الأسرة في الجاهلية والفوضى الجنسية كذلك التي تخلف عنها أن تخلط الإنساب وأن تجهل الأباء في بعض الأحيان، فقد يسر الإسلام الأمر وهو بصدد إعادة تنظيم الأسرة وإقامة النظام الإجتماعي على أساسها، فقرر في حالة عدم الإهتداء إلى معرفة الأبناء الحقيقيين للإدعياء في الجماعة الإسلامية قائما على الأخوة في الدين والموالاة فيه لقوله تعالى: "فإن لم تعلموا أبائهم فإخوانكم في الدين ومواليكم "وذلك كي لا يترك هؤلاء الأدعياء بغير رابطة في الجماعة بعد إلغاء رابطة التبني.

والكلام لايغير واقعا ولاينشئ علاقة غير علاقة الدم وعلاقة للخصائص التي تحملها النطفة وعلاقة المشاعر الطبيعية الناشئة من كون الولد بصنعة حي من جسم والده الحي.

ونص الآية " فإن لم تعلموا أبائهم " يصور لنا حقيقية الإختلاط في المجتمع الجاهلي وحقيقة الفوضى في العلاقات الجنسية، والتي عالجها الإسلام بإقامة الأسرة على أساس الأبوة وإقامة نظام المجتمع على اساس الأسرة السليمة.

وبعد الإجتهاد في رد الأنساب على حقائقها فليس على المؤمنين من مؤاخذة في الحالات التي يعجزون على الإهتداء فيها إلى النسب الصحيح " وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به، ولكن ما تعمدت قلوبكم ".

وهذه السماحة مردها إلى أن الله سبحانه وتعالى يتصف بالغفران والرحمة فلا يعنت الناس بما لا يستطعون " وكان الله غفورا رحيما " ولقد شدد رسول الله (ص) في التثبيت والتأكد من النسب لتوكيد جدية التنظيم الجديد الذي يلغي كل أثر لإختلال الإجتماعي الجاهلي وتوعد الذين يكتمون الحقيقة في الأنساب.

قال بن جرير حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا إبن علية عن عبينة إبن عبد الرحمان عن أبيه قال : قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه قال الله عز وجل : " أدعوهم لأبائهم هو اقسط عند الله فإن لم تعلموا أبائهم فإخوانكم في الدين " فأنا ممن لا يعرف أبوه فأنا من إخوانكم في الدين قال أبي (كلام عبينة بن عبد الرحمن) والله أني أظنه لو علم أن أباه حمار لا تنتمي إليه.

و ألغى الإسلام كذلك كل الآثار التي كانت تترتب على هذا النظام من تحريم الزواج من حليلة المتبني ففي الزواج أعلن القرآن أن المحرمات حلائل الأبناء الحقيقيين للأدعياء" وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فيباح للرجل ان يتزوج حليلة متبناه لأنها إمرأة إنسان غريب عنه في الواقع ولا بأس أن يتزوجها إذا طلقها الآخر.

المطلب الثاني : الفرق بين الإقرار بالنبوة والتبني :

أ/- الإقرار بالبنوة هو الإعتراف بنسب حقيقي لشخص مجهول النسب فهو يعترف ببنوة ولد مخلوق من مائه فيكون ابنا له ثابت النسب منه وليس له نسب آخر يتساوى مع إبنه الثابت نسبه بالفراش، لا فرق بينهما إلا في طريق الإثبات، تثبت له كافة الحقوق الثابتة للأبناء من النفقة والإرث وحرمة المصاهرة وإحتمال أنه كاذب في الواقع لا ينفي نسبه إليه مادام لا يوجد ما يثبت كذبه .

ب/- إعتبار الإقرار بالنسب إظهار واقعة شرعية صحيحة وليس بإثبات واقعة جديدة، وضع له الفقهاء الشروط الكثيرة لضمان الشرعية لهذا الولد المقر له بالنسب، ولذا أجمعوا على أنه كان لا يولد لمثل هذا الولد عرفا أو عادة فلا يعترف بهذا أو كما لو ثبت اللقاء بين المدعي بالنسب وأم الولد، وكذلك إذ كان الأب عقيما أو مريضا لا ينجب فحكمه حكم الصغير الذي لا يتصور منه الإنجاب .

أما التبني فهو عقد ينشئ بين شخصين علاقات صورية ومدنية محضة، لأبوة وبنوة مفترضة قد تكون بين رجل وآخر معلوم الأبوين وبإتفاقهما يتم هذا التبني، وهذا على خلاف الإقرار بالنسب بحيث لو

تبين أن الولد من ماء الرجل، ولكن عن طريق غير شرعي فلا يثبت نسبه لأن ولد الزنى لا ينسب له في الشريعة الإسلامية.

إن التبني يعني نزع الطفل من أبوين وإلحاقه بأبوين وهميين، يعيش بينهما مهما قدم لهما من رعاية غريبا أجنبيا من جميع أفراد الأسرة، وهذا على خلاف الإقرار بالنسب إذ أن المقر له بالنسب الولد يعتبر فردا من أفراد الأسرة.

1- موقف المشرع الجزائري من نظام التبني:

بعد المرحلة الإستعمارية كان من المقرر تمديد العمل بأحكام القانون المدني الفرنسي في الجزائر خاصة المواد 343 وما يليها مع اختيار جزئي لهذا التشريع حيث يتطلب إلغاء الأحكام التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، لكن كانت مجرد مشاريع لم يلها التطبيق، الأمر الذي سمح بالتنديد بتطبيق هذه القوانين فاعتبار تلك القواعد كانت تخالف الشريعة الإسلامية التي تحرم التبني تحريما مطلقا وهو ما جاء في سورة الأحزاب الآيتين 04 و05.

إلا أنه جدير بالذكر أن المشرع ترك جانبا قضية التبني، لتبقى مسألة بين المسلمين، إذ أنه لا يمكن تصور مخالفة مسلم للآيات القرآنية لكن وتفاديا لخرق تعاليم القرآن الكريم واجه المجتمع مشكل الأطفال المهملين، رغم أن هذه الصياغة من الصعب التكلم عنها في المجتمع الجزائري المعروف بروح الإحسان والتضامن التي تدفع بكل جزائري إلى مساعدة هذه الفئة من الأطفال.

و يمكن تقسيم مجموعة الأطفال المحرمين من دفأ العائلة أو الذين تعجز عائلاتهم التكفل بهم إلى فئتين :

أ) - فئة ابناء الشهداء.

ب) - فئة الأطفال الآخرين.

فبنسبة للفئة الأولى : يوجد ما يسمى بالوصية العامة والتي لم تقنن أحكامها بعد، لكنها توجد واقعيا في طابع رسمي أكيد يتمثل في واجب الدولة اتجاه أبناء الشهداء.

و في كل الحالات لم يكن يسمح بتبني أولاد الشهداء في ذهن أبنائه فابن الشهيد أجدر له بأن يحمل إسم والده ليخلده في ذاكرة المجتمع الجزائري.

أما الفئة الثانية : فحاول بعض المسلمين الوصول إلى حل لهم فمن جهة وبصدور قانون الأسرة سنة 1984 تم منع التبني بموجب المادة 46 حيث نصت على أنه : "يمنع التبني شرعا وقانونا"، ومعنى ذلك أنه لا يجوز لأي جزائري أن يتبنى طفلا أو ينسبه إلى نفسه أو يسجله على نفسه أو يسجله على اسمه في سجلات الحالة المدنية وكل تصرف مخالف لذلك يعرض فاعله لتهمة التزوير في الوثائق الرسمية المعاقب عليها في قانون العقوبات.

و من جهة ثانية أباح المشرع الجزائري نظام بديل يعرف بالكفالة يمكن بموجبه التكفل بتلك الفئة المحرومة وذلك بأخذ الطفل تحت رعاية شخص يصبح بمثابة والده، ويحتفظ الطفل ببنوته الأصلية ويندمج في عائلته الجديدة ويستطيع أن يتحصل على جزء من ممتلكات المتبني بواسطة وصية يوصى بها له.

كما يمكن وضع الطفل تحت ولاية غير رسمية بواسطتها يتم التكفل بالطفل حتى سن الرشد من طرف شخص يتعهد بتربيته

وتعليمه والعناية به تحت رقابة مجلس العائلة والقاضي وعلى الولي تقديم حساب من وكالته.

2- حكم اللقيط شرعا :

1/- تعريف اللقيط :

هو مولود حي حديث العهد بالولادة، لا يعرف له أب ولا أم، طرحه أهله خوفا من الفقر أو فرار من تهمة الزنا أو لغير ذلك من الأسباب كما عرفه الإمام أبي زهرة.

فاللقيط مخلوق ينبذه المجرمون من الزنى اتقاء فضيحة ويرمونه عادة بالقرب من حافة الطريق لتمكين المارة من التقاطه أو يرمونه في ساحة المسجد وقد تنعدم الرحمة في نفس الذي يرميه فيبعده عن الأنظار ليظمن موته المؤكد.

و قد يكون اللقيط طفل منال الطريق لا يعرف حتى اسمه، فلا يمكنه الإفصاح عن اسم عائلته، ولا يمكن الإدلال عن مكان إقامته، لعدم تميزه للأمور.

2/- حكم اللقيط في الشريعة الإسلامية :

إن التقاط اللقيط أمر محمود في دين الله، يستحق صاحبه عليه المثوبة في الجنة، وقد قال عليه السلام : " أنا وكافل اليتيم في الجنة " هكذا وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما " واللقيط في معنى اليتيم، وهو بعد ذلك أولى من يطلق عليه " ابن السبيل الذي أمر الإسلام برعايته.

3/- حكم التقاط والنفقة عليه :

أ). حكم التقاطه :

هو واجب لأن فيه إحياء نفس لقوله تعالى : " ومن أحياها فكأنه أحيا الناس جميعا "

و هو فرض عين على من وجده في مكان يغلب عليه الظن هلاكه أو ترك فيه مندوب إذا لم يغلب على الظن هلاكه لأنه مخلوق إنساني ضعيف لم يقترف ما يستحق به إهمالا أو إيلاما فيكون جدير بالعطف والرعاية ويأثم مضيعه ويثاب منقده.

و هو فرض كفاية على المسلمين كغيره من كل شيئ ضائع، ولا كافل له لأن في تركه ضياعه، فإن قام بهذا الفرض أحدهم سقط عن الباقين، فإذا لم يفعله أحدهم أثم الجميع.

ب). أحقية باللقيط :

الذي يجده هو الأول بحضانته إذا كان حرا عدلا، أمينا رشيدا، وعليه أن يقوم بتربيته وتعليمه، وليس لأحد حكام كان أو غيره أن يأخده منه جبرا إلا إذا كان غير اهل لحفظه ورعايته وروى سعيد بن منصور في ستة أن سنين بن جميلة قال: " وجدت ملقوطا فأتيت به لعمر بن الخطاب فقال : عريفي، يا أمير المؤمنين، إنه رجل صالح، فقال عمر، أذلك هو؟ قال : نعم، قال : " اذهب به، وهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته، وفي لفظ : وعلينا رضاعه، فإنه كان في يد فاسق أو مبذر أخد منه وتولى الحاكم أمر تربيته ".

ج). النفقة عليه :

ينفق عليه من ماله إن وجد معه مال، فنفقته من بيت المال لأن بيت المال معد لحوائج المسلمين، فإن لم يتيسر فعلى من علم بحله أن ينفق عليه لأن ذلك إنقاذ له من الهلاك ولا يرجع على بيت المال إلا إذا

كان القاضي أذن له بالنفقة عليه فإن لم يكن أذن له تكون نفقته تبرعا.

4/- ميراثه، ادعاء نسبه، حريته وإسلامه :

أ). ميراث اللقيط :

إذا مات اللقيط وترك ميراثا، ولم يخلف وارثا، كان وارثا. كان ميراثه لبيت المال، وكذلك ديته تكون لبيت المال إذا قتل وليس لملتقطه حق ميراثه.

ب). ادعاء النسب :

من ادعي نسبه من ذكر أو انثى ألحق به متى كان وجوده منه ممكنا لما فيه من مصلحة اللقيط دون ضرر يلحق بغيره وحينئذ يثبت نسبه وارثه لمدعيه .

و ان ادعت امرأة أنها أم اللقيط فإنه يثبت نسبه منها بالدعوة إذا كانت غير ذات زوج أو معتدة فيشترط لثبوت نسبه منها تصديق الزوج أو إقامة الدليل –الأسباب المنشئة للنسب .

فإن ادعاه أكثر من واحد ثبت نسبه لمن أقام البينة على دعواه فإن لم يكن له بينة أو أقامها كل واحد منهم عرض على القافة ومتى حكم بنسبه فائق واحد أخذ بحكمه متى كان مكلفا ذكرا عدلا مجربا في الإصابة .

5/- موقف المشرع الجزائري من نظام اللقيط

النظام المتبع في الجزائر هو أنه من وجد لقيطا يسلمه الى رجال الشرطة وهؤلاء يسلمونه إلى إحدى دور الرعاية الفجتماعية المعدة لاستقبال اللقطاء وذلك لصيانته وتربيته وتعليمه ويتعين طبقا

لـلمادة 67 مـن قـانون الحالـة المدنـية عـلى كـل شـخص وجـد مولـودا حديـثا أن يصـرح بـه الى ضـابط الحلـة المدنـية الـتابع لمكـان العـثور عليـه . ويسـلمه لـه إن لم تكـن له الرغـبة في الـتكفل بـه بالحالـة الـتي وجـد بهـا مـع الأشياء الموجودة معه .

و يحـرر محضـر مـن طـرف ضـابط الحالـة المدنـية يـبين فـيه تـاريخ وسـاعة وضـروف ومكـان الـتقاط الطفـل والسـن الظاهـري للقـيط الـذي يحدد بواسطة تقرير طبي للسن التقريري للطفل .

ويـبين كذلـك جـنس الطفـل وأي علامـة يمكـن أن تسـهل معرفـته وكـذا السـلطة أو الشـخص الـذي عهـد بـه إلـيه ثـم يسـجل المحضـر بهـذا التاريخ في سجلات الحالة المدنية.

و يعطـي ضـابط الحالـة المدنـية نفـس الاسمـاء للأطفـال اللقطـاء فيسـجل الطفـل بـإسمين بـدل مـن لقـب وأسـم لكـون أبويـه الذيـن كـان مـن الممكن أن ينسب إليهما مجهولين .

بعـد هـذا يعـد ضـابط الحالـة المدنـية عقـدا منفصـلا يكـون بمـثابة غقـد المـيلاد ويذكـر في العقـد جـنس الطفـل وكـذا الاسمـاء الممـنوحة له كمـا يحـدد فـيه تـاريخ مـيلاد تقـريبي حسـب السـن الظاهـري الممـنوح له بموجـب تقريـر طـبي ويعـين المكـان الـذي وجـد فـيه الطفـل والـبلدية الداخـل في نطاقهـا ويعتـبر ذلـك المكـان او الـبلدية هـي مكـان الازديـاد يمكـن مـنها اسـتخراج وثـائق الحالـة المدنـية لِلطفـل بعـد ذلـك كمـا يجـب إعـداد عقـد مماثل بـناء عـلى تصـريحات مصـالح الإسـعاف العمومـي بالنسـبة للأطفـال الموضـوعين تحـت وصـايتهم والمجـردين مـن عقـد المـيلاد معـروف أو الذيـن تفرض عليهم سرية ولادتهم .

تسلم نسخ وملخصات عن محاضر الالتقاط أو العقد المؤقت الميلاد كما يبطل المحضر وعقد الميلاد المؤقت إذا عثر على عقد الميلاد الطفل أو إذا صرح بالولادة شرعا بناء على عريضة وكيل الدولة أو الاطراف المعنية .

وهذا وقد أحاط المشرع الجزائري هذه الإجراءات الخاصة بالتصريح بالطفل اللقيط إلى ضابط الحالة المدنية بعقوبات تضمنها المادة 442 الفقرة 03 حيث جاءت في مضمونها : "أن كل شخص عثر على طفل صغير حديث الولادة ولم يبلغ عنه ولم يسلمه أو يصرح به لضابط الحالة المدنية يعاقب بالحبس من 10 ايام إلى شهرين وبغرامة من 100 إلى 1000 دج أو بأحدهما ".

المطلب الثالث : نظام الكفالة في التشريع الجزائري :

نظرا لفقد المجتمع الجزائري هويته من جراء مائة واثنان وثلاثين سنة من الإستعمار الفرنسي ومحاولاته القذرة لطمس الشخصية الجزائرية المسلمة يشتى الاساليب تمثل بعضها في محاربات دينية ومنعه من التعليم والإتصال بالشعوب المسلمة الاخرى أو تلك الأساليب المتمثلة في زرع أفكار وعادات وقيم أخلاقية دينية دخيلة وغريبة على الشعب الجزائري والتي ألقت تجاوبا كبيرا من قبل ضعاف العقول والشخصية من الجزائريين وثمة أساليب أخرى لا يسعنا المجال ولا الوقت لذكرها .

و تظافر هذه العوامل السلبية أدى إلى ظهور عجائب وغرائب في الاوساط الاجتماعية حيث فسدت الاخلاق الى حد بعيد وبشكل مريع وبدأت الآفات الاجتماعية وأكثرها تعرضا الطبقة الفقيرة .

وأخطر هذه الآفات لا شك أنها ظاهرة الزنا والتي قال جل ثنائه عنها :" ولا تقربو الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا ".

ذلك أن الزنى فعلة قبيحة وزادت في القبح على كثير من القبائح إذ تعتبر جريمة نكراء ومن عرف آثارها واضرارها من تدنيس العرض والشرف وضياع الأنساب والإعتداء على كرامة الناس وتلطيخهم بالعار، وتعريض الأولاد إلى التشرد والضياع حيث يولد الطفل وهو لا يدري أباه ولا يعرف حسبه ونسبه إلى غير ما هناك من أضرار، ومن ذلك أدرك حكمة الله تعالى في تحريمها وخص من ارتكبها بأشد العذاب في الدنيا والآخرة حيث يصبح هؤلاء الاطفال بدون معيل ولا معين لا أولياء يكبرون بين أحضانهم ولا أشقاء يفرحون ويمرحون برفقتهم .

و تفطن الشارع لهذا المشكل وراح يفكر في نظام قانوني يكون له الفضل في إيجاد مخرج لهذه الأزمة والتي تأخذ حجم رهيب في بلادنا فحاول خلق نظام يشبه ويمثل بما يعرف تحت تسمية التبني وتفتقت العبقرية الجزائرية بنظام الكفالة تفاديا للأخذ بالتبني لكونه ممنوع شرعا وقانونا في بلادنا.

فالكفالة تهدف أولا وقبل كل شيئ الى حفض هذا الصنف من الأطفال من الوقوع بين أيدي آثمة أيدي المجرمين والمشتغلين واللذين اشتهروا باستغلال الاطفال في عملياتهم الإجرامية، سواء تمثل في التحريض على الدعارة أو السرقة مما يسبب ولا يرب في ذلك أمراض نفسية وعقلية للأطفال تجعلهم يعزلون عن المجتمع وتساعد في تهميشهم وبالتالي الى الخروج عن القانون .

ان الكفالة هي أحد المواضيع الأكثر جدالا ونقاشا وملتقيات بين الأوساط العلمية القانونية والشرعية وفي الجمعيات الخيرية خاصة تلك المكلفة برعاية الطفولة، وقد أخضعت هذه الاخيرة شروط دقيقة ومحددة من المشرع قصد تفريقها عن التبني وحتى يتجنب كل خلط ودمج بينهما ولمنع أي عملية إحتيالية يكون من شأنها تسرب نظام التبني في القانون الجزائري في صورة مستترة.

لذا سندرس في فصلنا هذا شرعية الكفالة مع التعرض قبل ذلك للكفالة في مفهومها وتعرف بأشخاصها مع ذكر الشروط الواجبة التوفر فيهم وتمييزها عن التبني بكل وضوح وآثارها القانونية.

1/- تعريف الكفالة وشروطها

الكفالة هي عبارة عن عقد مبرم في شكل رسمي أو قضائي يهدف إلى التعهد أو الإلتزام بالتكفل بولد قاصر ورعايته وتربيته وحمايته تماما، تربية سليمة مبنية على أسس أخلاقية سامية وتوفير له كل الظروف الاجتماعية والإقتصادية التي تسمح له بحياة كريمة ومعاملته معاملة الابن الشرعي وإن كان في الحقيقة لا تربط الكافل والمكفول أي صلة قرابة.

فقانون الأسرة الجزائري نظم الكفالة وأقر لها المواد من 116 إلى 125، حيث عرفت المادة 116 على أنها: "التزام على وجه التبرع بالقيام بولد قاصر من نفقته وتربيته ورعاية قيام الأب بإبنه، وتتم بعقد شرعي" من خلال هذا التعريف نستخلص عدة عناصر من بينها:

أ - تكون الكفالة تبرعية في كل الأحوال، أي أنها تشمل أشخاص ليست لهم أي علاقة قرابة، إلا أن الظروف الاجتماعية أو الطبيعية والقدرية التقوا لتحقيق هدف مشترك وهو الانتماء إلى الأسرة. فالشخص الراغب بالتكفل بطفل، هو شخص حرمته الأقدار من انجاب الأطفال أو كأن يكون له أطفال ولكن من جنس واحد وإمرءة لا تقدر على الإنجاب مرة أخرى، أو أن يكون الزوجان قد بلغا حدا من الكبر، لا يقدران على الإنجاب إلا أنهم يرغبان في العيش مع أطفال تعويضا للفراغ الذي تركه بلوغ أبناءهم المقيمين بعيدا عنهم لأسباب مختلفة ونذكر منها أسباب دراسية أو معتية أو عائلية كالزواج.

ب - أما الأطفال المكفولين فهم عامة أطفال لقطاء أو متشردين أو توفي عنهم آباءهم في حادث ولا قريب لهم يرعاهم ويعيلهم أو أن يكون بكل بساطة أطفال يتامى ويوضعون تحت إشراف مصالح المساعدة المدنية للطفولة أو تحت رعاية جمعية الطفولة وعائلات الاستقبال المجاني لهذه الجمعية الحكومية توجد في كل ولايات القطر الجزائري، وهي ذات طابع اجتماعي وخيري وغير سياسي وتقوم هذه الهيئات بوضع الأطفال المذكورين سابقا، والذين يكونون محل كفالة في عائلات تختارها من مجموع العائلات التي تتقدم بطلب الكفالة.

ج - وتكون الكفالة تبرعية أو بدون مقابل حيث لا يقوم الراغب بالتكفل بطفل بأي مقابل، كما لا تأخذ هذه الجمعيات أية عمولة عندما تضع الطفل في العائلة التي تختارها من بين العائلات الأخرى، ففرض الهيئات هو إيجاد عائلة للأطفال التي تشرف عليهم والتي تستقبلهم، حتى يتسنى لهم العيش في محيط عائلي يساعدهم على

مواجهة الحياة أما العائلات التي تتكفل بالطفل يعتبر عملهم عملا إنسانيا خالي من أي معاملة تجارية.

د - حسب المادة 116 من ق.أ.ج " ... قيام الأب بابنه ... " تفيد على أن المكفول يلتحق بمنزل الكافل والعيش فيه بصفة طبيعية وكأنه الابن الشرعي، ويكون موطن الكافل هو موطن المكفول قانونا باعتبار أن الكافل يكون نائب عن الطفل المكفول بمقتضى عقد الكفالة في كل ما يتعلق بالحقوق المالية التي يمكن أن تكون في ذمة المكفول والتي تحصل عليها من آبائه المتوفين مثلا إذا كان يتيما وكفله الكافل لهذا السبب.

ونقول أن وجوب حلول الطفل المكفول مكان الابن الشرعي، ضرورة اقتضاها متطلبات الحياة العائلية اليومية المتطلعة إلى الإستقرار والدوام حتى يسهل على المكفول الاندماج في المجتمع حينما يبلغ وكي لا ينتابه شعورا بالنقص يوم بعلم فيه نسبه الأصلي، علما وأن هذا الميعاد لا ريب فيه ولا مجال للهروب منه أو الإختفاء، بل يمكن الحد من سلبياته عن طريق الإستعداد له، ولا يكون ذلك ممكنا إلا عن طريق خلق رابطة روحية عاطفية وثيقة بين الكافل والمكفول من خلال التعامل على أساس علاقة الإبن بأبيه أو الأب بإبنه.

هـ - جاء في المادة 116 ق.أ.ج : "الكفالة ... وتتم بعقد شرعي" ويتمثل ذلك في أن الكفالة هي عقد منظم من الشارع بصفة محددة ودقيقة، حيث الزم توفر فيه بعض الشروط حتى يصبح شرعي، أي معترف به قانونا وحتى يعطي لأصحابه حقوق قانونية لا تسقط ولاتنزع منهم إلا بقوة القانون، كما تعطيهم شرعية العقد الكفاية

اللآزمة في الإحتجاج به إتجاه الغير، وتكمن حكمة هذه الشرعية في الإعطاء للكافل السند القانوني الذي يجعل منهم المكلفين بدون منازع في رعاية الطفل وإدارة شؤونه.

هذا من جهة أخرى يعطي الأولياء شبه حرية في مواجهة الجمعيات الخيرية، والتي تكف عنهم المراقبة المستمرة، سواء كانت هذه المراقبة من بعيد كالاستدعاءات الظرفية للكفلاء وطرح عليهم أسئلة تخص الطفل المكفول، أو تلك الرقابة المقربة أو الميدانية كالزيارات الموقوتة قصد مشاهدة الطفل يعيش في محيطه العائلي عن كثب وبمقتضى العقد الشرعي إلا أن في يد هذه المصالح القدرة على مقاضاة الكفلاء كلما كان من الضروري حفظ الطفل جسدا وخلقا فهذا العقد نعبر عنه لكونه سلاح ذو حدين.

2/- شروط الكافل

إن الشروط المطلوبة في الكافل توضع من مصلحة المساعدة الإجتماعية للطفولة ورئيس جمعية الطفولة وعائلات الإستقبال المجاني وطبيب في علم النفس زائد مدير دار الحضانة، والكل مجتمع في هيئة تسمى مجلس الوضع أو إداع الطفل، تجمع هذه الهيئة بأعضائها مكتملين ويدرسون طلب الكافل مرفق بعدة وثائق طبية، إدارية عائلية ويركزون خاصة على الشروط المنصوص بها عليها في المادة 118 والتي تقضي "بأن يكون الكافل مسلما، عاقلا، أهلا للقيام بشؤون المكفول وقادرا على رعايته"، من ذلك يتضح لنا شروط الكافل وهي كالآتي:

أ- شرط الإسلام:

إشترط الشارع في الكافل الديانة الإسلامية حتى يتربى الطفل على أساس تعاليمها ومبادئها الحنبفة ولكي يكبر مسلما في مجتمع مسلم، والحكمة في ذلك حفظ الطفل خلقا، وحتى يتحلى بأخلاق سامية كامتثال كمال الأداب مع من رباه وتعب في تربيته، عن طريق طاعته والإحسان إليه والعطف عليه مصدقا لقوله عز وجل "وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيرا" وحكم عديدة أخرى وعديدة لا يعلمها إلا الله.

ب- الأهلية الكاملة :

تنص المادة 118 ق.أ.ج على أنه "يشترط أن يكون الكافل مسلما، عاقلا، أهلا للقيام بشؤون المكفول".

فالأهلية حسب القانون المدني الجزائري في مادته 40 لاتكتمل إلا ببلوغ الشخص 19 سنة كاملة من عمره، وتدخل الأهلية هنا بشقيها وهما :

1)- أهلية الوجوب : والتي تعيق صلاحية الشخص لاكتساب حقوق وإلتزامات، ونفتح قوسبن لنقول أن الشخص الذي يحجر عليه أو يكون قد سقطت عنه السلطة الأبوية لأي سبب من الأسباب، لا يمكن أن يقدم طلب التكفل بطفل أبدا، أما أهلية الأداء والتي هي صلاحية الشخص لمباشرة التصرفات القانونية سواء قام بها لصالحه أو بنيابة عن غيره ويعرفها الأستاذ محيو بكونها قواعد يرتكز عليها الأشخاص الطبيعيين للإنابة عن بعضهم خاصة بما يتعلق بالنيابة عن عديمي الأهلية والوكلاء فيما يخص مباشرة الأعمال القانونية لصالح الغير وما يهمنا والحالة هذه، في أهلية الأداء دون الإستغناء عن أهلية الوجوب.

2)- أهلية الأداء : تتمثل هنا في تمثيل الكافل للمكفول قانونا، والذي يضمن له حقوق قانونية مستقبلية، أو تلك المكتسبة بالولادة كحق الإرث، إن كان الولد معلوم النسب أو بفضل القانون مثل الحق في الجنسية وإن كان المكفول مجهول النسب إلا أنه ولد بالجزائر فهي تسمح بتمثيل الطفل المكفول في التعويض عن الضرار التي ينتسب فيها الغير إتباعا لنظرية مسئولية التابع والمتبوع والتي يستوجب أن يكون الفاعل او المتسبب في الفعل الضار إما قاصرا او مجنونا، وقد يكون الطفل المكفول كذلك وأن يكون ساكنا مع الكافل.

ج - أن يكون الكافل عاقلا :

أي أن يكون الشخص معروف بحسن التصرفات والمعاملات مع بني البشر، أي لا يجوز وضع الطفل بين أيدي شخص معروف باستغلال الأطفال القصر في الدعارة أو المتاجرة في المخدرات أو له سلوك مخالفة للأخلاق، فمثل هؤلاء الناس غير مؤهلين للتكفل بأطفال قصر، وإن فعلوا يعرضون أنفسهم إلى متابعة جنائية جزاء ما يرتكبونه في حق الأطفال من جرائم لا إنسانية.

د - القدرة على رعاية الولد المكفول :

تنص المادة 118 من قانون الأسرة الجزائري يشترط أن يكون الكافل قادرا على رعايته ويعني الشارع هنا أنه يجب أن يكون الكافل قادرا على توفير كل من الظروف المادية اللائقة للمكفول، حيث حصرت لجنة الوضع بعض الأصناف من الكفلاء إناثا وذكورا وإعتبارهم من القادرين على التكفل بالأطفال التي تبحث لهم عن عائلات فيجب ان يكون الكافل يعمل ويتقاضى مبلغا يكفيه لتغطيت نفقاته العائلية،

سواء تلك الضرورية أو الكمالية فيجب أن يكون متزوج وأن يكون له مسكن واقع في حي هادئ وغير معروف بسوء أخلاق قاطنيه كالأحياء المعدة للدعارة حتى وإن كان هو شريف ووجوده في هذا المكان ما هو إلا بالصدفة وكون هذه الأحداث تؤثر في سلوكهم وتهيئتهم إلى مستقبل إجرامي زاخر.

وفي حالة ما إذا كان الشخص المتوفر فيه هذه الشروط المادية والضرورية للحصول على موافقته لجنة الوضع قادرا على الإنجاب إلا أن زوجته لا تقدر على ذلك فتراعي هذه الهيئة، لذا تشترط أن تكون الزوجة قادرة على القيام بأمورها حتى وإن طلقت فيمكنها أن تجد مسكنا تستأجره وبالتالي تضمن للطفل رعاية متواصلة وتربية عادية حتى في غياب الرجل.

أما من الناحية الرعاية المعنوية، فتشترط اللجنة أن يقوم الكافل بتعليم الطفل وتنشد اللجنة في ذلك، إذ تقوم بالمراقبة عن طريق موظفيها مهما طال الزمن حيث لها ملفات لكل طفل مرقمة ومضبوطة وتراجعها دوريا لهذا الغرض.

3/- شروط المكفول :

من خلال ما أستقرت عليه النصوص القانونة يمكن لنا تحديد الشروط الواجب توافرها في المكفول في ما يلي :

1-أن يكون المكفول قاصرا

إن كل شخص يبلغ من العمر دون 19 سنة فهو قاصر، وذلك اعترافا بالمولود الجديد، مرورا بالصبي إلى غاية القاصر الذي يبلغ 18 سنة إلا أن السؤال هوهل يجب أن يكون للمكفول سنا معينا قانونا؟.

سواء تلك الضرورية أو الكمالية فيجب أن يكون متزوج وأن يكون له مسكن واقع في حي هادئ وغير معروف بسوء أخلاق قاطنيه كالأحياء المعدة للدعارة حتى وإن كان هو شريف ووجوده في هذا المكان ما هو إلا بالصدفة وكون هذه الأحداث تؤثر في سلوكهم وتهيئتهم إلى مستقبل إجرامي زاخر.

وفي حالة ما إذا كان الشخص المتوفر فيه هذه الشروط المادية والضرورية للحصول على موافقته لجنة الوضع قادرا على الإنجاب إلا أن زوجته لا تقدر على ذلك فتراعي هذه الهيئة، لذا تشترط أن تكون الزوجة قادرة على القيام بأمورها حتى وإن طلقت فيمكنها أن تجد مسكنا تستأجره وبالتالي تضمن للطفل رعاية متواصلة وتربية عادية حتى في غياب الرجل.

أما من الناحية الرعاية المعنوية، فتشترط اللجنة أن يقوم الكافل بتعليم الطفل وتنشد اللجنة في ذلك، إذ تقوم بالمراقبة عن طريق موظفيها مهما طال الزمن حيث لها ملفات لكل طفل مرقمة ومضبوطة وتراجعها دوريا لهذا الغرض.

3/- شروط المكفول :

من خلال ما أستقرت عليه النصوص القانونة يمكن لنا تحديد الشروط الواجب توافرها في المكفول في ما يلي :

1-أن يكون المكفول قاصرا

إن كل شخص يبلغ من العمر دون 19 سنة فهو قاصر، وذلك اعترافا بالمولود الجديد، مرورا بالصبي إلى غاية القاصر الذي يبلغ 18 سنة إلا أن السؤال هوهل يجب أن يكون للمكفول سنا معينا قانونا؟.

الجواب هو بالنفي، فكلمة قاصر هي كلمة مرنة، فالطفل الذي بلغ سن البلوغ لا يحتاج في حياته لمأكل أو رعاية أو تربية ما يحتاجه القاصر الذي يبلغ من العمر عشر سنوات مثلا، ونفس الشيئ نقوله على هذا الأخير مقارنة مع من يبلغ ثمانية عشرة سنة والذي يدخل ضمن طائفة القصر حسب القانون المدني الجزائري.

فالطفل الحديث العهد بالولادة، أسرع اندماجا في اسرته الجديدة وأكثر تعلقا من الناحية العاطفية بمن يطعمه ويلعب معه ويسهر على تربيته، عكس الطفل البالغ من العمر عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة الذي يصعب ويطول اندماجه في اسرة يعلم أن أفرادها غرباء عنه تماما، ويصبح يترجم تصرفاتهم نحوه وكأنها اعتداءات على شخصيته أو رغبته في السيطرة عليه، فكل هذه المعطيات لها دور في حياة الطفل خاصة من الناحية النفسية، إذ يمكن أن يطول الزمن قبل أن يندمج الطفل في عائلته الجديدة أو لا يندمج تماما.

إن العينة التي تنجح كفالتهم هم أولائك القصر الذين يبلغ سنهم أقل من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات على الأكثر حيث يسهل اندماجهم في المحيط العائلي الجديد هذا من جهة ولسرعة تعلقهم بالأولياء الجدد وارتباطهم بهم من جهة أخرى.

2- نسب الطفل المكفول :

تنص المادة 119 ق.أ.ج. "الولد المكفول إما أن يكون مجهول النسب أو معلوم النسب" فالطفل مجهول النسب هو الطفل الذي يكون محل كفالة شرعية إلا أن نسبه مجهول، فيا ترى كيف تكون كفالته شرعية مع العلم، أن الكفالة تتم بين شخصين سواء كافل أو مكفول

معلومين النسب، حتى يمكن تميزها عن التبني الذي هو ممنوع شرعا وقانونا في التشريع الجزائري.

لكن يبدوا أن المشرع الجزائري وجد حلا كعادته لإبقاء الكفالة شرعية رغم كون الطفل مجهول النسب وذلك بتطبيق المادة 64 من قانون الحالة المدنية الصادر بأمر رقم 70 – 20 والمؤرخ في 19 فبراير 1970 وذلك عن طريق إعطاء أسماء للأطفال اللقطاء بكل بساطة، فحسب المعلومات التي أعطيت لنا فمجهولوا النسب حسب الواقع العلمي هم :

أ - الأطفال الذين ترغب أمهاتهم في سرية أسمائهن، مع الإشارة إلى أن هؤلاء الأطفال حملتهم أمهاتهم نتيجة الزنا وتم وضعهم في دور حضانة تقع في مدن غير تلك التي تسكن فيها أمهاتهم.

ب - الأطفال اللقطاء والذين وجدوا من طرف أشخاص حملوهم إلى المصالح المكلفة برعاية الطفولة المشردة.

ج - الأطفال المجهولين النسب والموجودين على التراب الجزائري بصفة عامة.

حكم الطفل المعلوم النسب :

هو انتساب الطفل لأبيه أو لأمه، ففي حالة انتساب الطفل لأبيه نقول أن الطفل شرعي، أما في حالة انتسابه لأمه فهنا نكون أمام حالة الإقرار بالأمومة وذلك لسببين إما أن يكون الطفل ابن زنا وإما يكون أبوه مجهولا.

وبهذا الإطار يعترف المشروع بعدة طرق لإثبات النسب حسب م من ق الأسرة، وكثيرا ما تكون الكفالة للطفل المعلوم النسب تلك الكفالة

التي تتم بين أقرباء لكفالة الشخص لابن أخيه مع رضا الطرفان إضافة لرضا زوجة الكافل إن كان متزوجا.

4/- إجراءات القيام بالكفالة

تتمثل إجراءاتها في مرحلتين أساسيتين، الأولى ابتدائية والثانية قضائية وتكون أمام هيئتين مختصتين وهما المحكمة والموثق.

أ - المرحلة الإبتدائية :

ففي هذه المرحلة تكون إرادة أباء الطفل محل الكفالة بارزة وذلك بالموافقة على التكفل بشخص أخر غيرهم به حيث يكون منصب في قالب شكلي قرره القانون وهذا يخص الإبن الشرعي والمعروف النسب.

أما الطفل المعلوم النسب ولكن من جهة الأم فقط كالناتجين عن جريمة الزنى فهؤلاء الطفال يحتاجون إلى موافقة مدير المصلحة المساعدة الإجتماعية للطفولة بإعتباره وليا عنهم بعد وضع المر المر لهم في مراكز هذه المصلحة والتخلي عنهم نهائيا وسواء كان التخلي نهائي يوم المجيئ بهم إلى المصلحة المذكورة، ويحمل بذلك كتابيا على شهادة، أو يكون نهائي بعد مرور مدة زمنية محددة بثلاث شهور كحد أدني وستة شهور كحد أقصى.

وتكون الأم بعلم أنها لها الحق في إسترجاع إبنها خلال هذه المدة، أما إذا إنتهت فيصبح الطفل تحت ولاية هذه المراكز التي لها الحق أن تلحقه بعائلة تراها مناسبة له ولا يحق للأم أن تطالب بإبنها بعد ذلك ويقرر القانون الجزائري على أن هذا القبول يكون محمول على عقد شرعي في كل الأحوال أي سواء تمت الكفالة أمام الموثق، كل في دائرة

إختصاصه بالإضافة إلى الكفالة التي تتم أمام الموظفين السفارات أو القنصليات، المعتمدة بالخارج.

ب - المرحلة القضائية :

هي المرحلة التي تقرر فيها الكفالة بحكم قضائي، وتبدأ بتلقي المحكمة طلب الكفالة بالحصول على إذن منها في صورة حكم قضائي يسمح له بتكفل الطفل بعد إستحضار كل الشروط اللآزمة للكفالة، سواء تعلق الأمر بالشخص الكافل أو الطفل المكفول.

ج - إتمام الكفالة أمام الموثق :

هي تخص الطفل معلوم النسب أو مجهول النسب، ويكون الكافل يقطن في الوطن الجزائر كي تتم أمام الموثق، مع مراعاة الشروط، ويتفرد الموثق بإتمام هذا النوع من الكفالة على كافة التراب الوطني، أما فيما يخص الإتمام فهي تخضع لشروط أخرى سواء من حيث الأشخاص أو المكان.

إتمام الكفالة أمام القضاء:

تخص الكفالة أمام المحاكم نوع من الأشخاص، وذلك سواء تعلق الأمر بالكافل أو المكفول.

فالكفالة المقررة من طرف القاضي تكون باتة ولا تسقط إلا في حالة سقوط السلطة الأبوية من الكافل، أو عند تخليه عن الرعاية أو الإستحالة في القيام بذلك يصدر القاضي عند توفر الشروط حكم قضائي نهائي ويبعث منه نسخة لضابط الحالة المدنية في مدة لا تتعدى الشهر الواحد من تاريخ صدوره قصد التأشير على هامش عقد ميلاد الطفل المكفول وهو ما يثبت ما يثبت شرعية كفالته.

المطلب الرابع : الكفالة اللاشرعية في التشريع الجزائري

لا يمكننا الحديث عن لا شرعية الكفالة في التشريع الجزائري إلا بعد سرد ماجاء في المرسوم التنفيذي رقم 92-24 المؤرخ في (13/ 92/01) والخاص باستلحاق المكفول بالكافل عن طريق الإسم، ثم ندرس ما أثارت هذه العملية من ضجة في أوساط المؤيدين والمعارضين لها والنص كالآتي :

المادة الأولى :

تعدل أحكام المرسوم رقم 71 – 157 المؤرخ في 3 يونيو 1971 والمذكور أعلاه كما يلي :

المادة الأولى : يضاف المقطع الثاني أدناه :" كما يمكن أن يتقدم الشخص الذي كفل قانون في إطار الكفالة ، ولهذا القاصر مجهول النسب من الأب ، أن يتقدم بطلب تغير اللقب باسم هذا الولد ولفائدته وذلك قصد مطابقة لقب الولد المكفول بلقب الوصي وعندما تكون أم الولد القاصر معلومة ، وعلى قيد الحياة فينبغي أن ترفق لاموافقتها المقدمة في شكل عقد شرعي بالطلب".

المادة 5 مكرر1 : يترتب عن المرسوم المتضمن تغيير اللقب التسجيل الإشارة على الهامش في سجلات وعقود، ومستخرجات عقد الحالة المدنية، ضمن الشروط والحالات التي ينص عليها القانون.

المادة 5 مكرر2 : لا يكون الطلب محل النشر المذكور في المادة 3 أعلاه عندما يقدم طلب تغيير اللقب في إطار المادة الولى ، مقطع الثاني أعلاه.

- يعدل الطلب بموجب أمر من رئيس المحكمة، ويتم النطق به بناء على طلب من وكيل الجمهورية الذي يحضر وزير العدل بالطلب المذكور في المادة الأولى المقطع الثاني أعلاه

- يصدر الأمر في غضون الأيام الثلاثين (30) الموالية لتاريخ الإخطار من وزير العدل، ويكون محل تسجيل، وإشارة على الهامش على النحو المنصوص عليه في المادة 5مكرر1.

1- أستلحاق المكفول بالكافل عن طريق الإسم

الاستلحاق هو أن يعلم المستحلق بكسر الحاء أن المستحلق يفتح الحاء ابنه، أو يضن ذلك ضنا قويا، أما التبني فهو دعوى الولد مع القطع بابنه شرعا.

و الجدير بالذكر هو أن فحوى المرسوم يقتضي استحقاق المكفول بالكافل عن طريق التسمية، بحيث يخلع الكافل اسمه على المكفول مع العلم اليقين أنه ليس من صلبه فهل هذا استلحاق أم تبني؟

في الحقيقة إنه ما يفهم من النصوص السابقة الذكر أن المرسوم أقرب للتبني لأن من آثار التبني، هو أن يأخذ الطفل اسم من تبناه هذا حسب القانون الفنمي.

2- نزع آثار هذا الاستلحاق

تعتمد أنه من خلال ما جاء في مرسوم غزالي، فإن عملية تطابق الأسماء ما هي إلا تبني، إذ أن حتى المشروع الفرنسي الذي أخذ بهذا النظام قد فرق في هذا المجال بين التبني التام والتبني البسيط:

أ- التبني التام: وهو قطع الصلة بين الطفل المتبني وعائلته الأصلية ويلحق بنسب من تبناه ويصبح نسبه الأصلي قانونا وله كل

الحقوق التي يتمتع بها الطفل الشرعي وعلى ذلك يصبح له الحق في التجنس بجنسية من تبناه والحق في النفقة وفي الميراث.

ب - التبني البسيط : وهو بقاء الطفل منتميا إلى عائلته الأصلية إلا أن الحالة هذه، نحن بصدد تطابق اسم الكافل المجهول النسب وتكون الصيغة الواجبة التطبيق هي الأولى أي التبني التام، كون الطفل لا يعرف أهله ولا فرق بين قطع الصلة أو عدمها.

3 - الطبيعة القانونية لمحتوى المرسوم التنفيذي

إن الطبيعة القانونية لما جاء في مرسوم غزالي من الوجهة القانونية طبعا، ما هو إلا نظام التبني ولا ينتابنا شك في ذلك.

نظرا لما رأيناه سابقا وهو استلحاق المكفول بالكافل عن طريق التسمية نقول أن الكافل تصح له النفقة بقوة القانون، أي هي حق له على الكافل ونحن نعلم أن النفقة لا تصبح حقا إلا إذا كان مستحقها ابنا شرعيا لمن هو مدين بها طبق للمادة 77 ق.أ.ج.

إذن نحن أمام تبني تام كما يفتح أمامه هذا الاستلحاق المكفول للإرث، لأن هذا المرسوم خلق سببا من أسباب الإرث ألا وهو القرابة، ودليل ذلك ما جاء في المادة 126 من ق.أ.ج حيث تنص " أسباب الإرث – القرابة ... ".

هذه الآثار تجعل من العلاقة الموجودة بين الكافل والمكفول تشبه إلى حد بعيد، العلاقة التي تربط الأب بأبنائه الشرعيين، ولذا نعود ونؤكد أن هذا المرسوم أدخل التبني في القانون الجزائري، ولو بصورة مستترة، مع أن القانون الجوائري سار على نهج أحكام الشريعة الإسلامية وحرم بدوره التبني بنصه في المادة 46 من قانون الأسرة

الجزائري، وعلى ذلك فإن التعارض بين قانون الأسرة الجزائري ومرسوم غزالي رقم 92 – 29 تعارض صارخ من الناحية القانونية.

4 - الآثار المترتبة على عقد الكفالة وانتهائها

مبدئيا الكفالة تحدث نفس الاثار التي تخلفها علاقة القرابة إلى حد ما، ونقصد هنا بالقرابة التي توجد بين الأب وابنه الشرعي طبعا.

فالكفالة يلتزم بمقتضى عقد الكفالة بمعاملة المكفول، معاملة الإبن الصلب، ويتم ذلك عن طريق وضعه في نفس الظروف المعيشية التي يوضع فيها الإبن الشرعي، حيث من بين إلتزامات الكافل السهر على رعاية وتربية المكفول لغاية البلوغ إذا كان المكفول ذكرا وحتى الزواج إذا كان المكفول أنثى.

أما المكفول فيصبح من واجبه الإنفاق على من كفله في حالة البلوغ شريطة أن يكون الكافل هو بدوره عند الحاجة وندرس كل ذلك بمزيد من التفصيل في هذا إلى أن نخلص في الأخير كيفية إنتهاء الكفالة.

أ - حقوق وواجبات الكافل

الحقوق والواجبات المترتبة على عقد الكفالة نبدأ بدراسة حقوق وواجبات الكافل لأنه الطرف الأهم في العلاقة هذه، ولأن قانون الأسرة الجزائري أخصه بمواد تحدد واجباته نحو المكفول وذلك من المادة 121 إلى غاية المادة 123 فيما يتعلق بالجانب المادي وبالمادة 116، والتي تحتوي بصفة عامة على كل ما يمكن أن يقوم به الكافل من واجبات

صراحة وما يستفيد من وراء ذلك ضمنا لحلوله محل الأب مجازا، أو لنقول بمقتضى الكفالة .

ب- السلطة الأبوية :

هي عبارة عن أداة حماية ، لا وسيلة سيطرة الباء على أبنائهم فحلول الكافل محل الأب يتطلب بدون شك تحليله لكل الأساليب والسلطات التي تمكنه من ممارسة دور الب بصفة تضمن له النجاح التام ، ولا يتم ذلك إلا عن طريق استهلاك الكافل للسلطة البوية على المكفول، وتكون له هذه السلطة بمقتضى الكفالة قانونا.

وإن السلطة الأبوية لهذا المفهوم تعطي الأب صلاحيات وحقوق على إبنه نذكر منها، حق الحراسة ويكون هذا الحق من يوم التحاق المكفول بيت الكافل بعد إتمام الكفالة، ويبقى فيه إلا أن يبلغ سن الرشد، حيث يمكنه بعد ذلك أن يسكن لوحده وإن أراد وإن إستطاع على ذلك.

كما أنه له الحق في مراقبة علاقات الطفل المكفول ونشطاته، فله من خلال ذلك أن يمنع زيارات أشخاص له إن كانوا ممن لا يستحب رفقتهم وذلك حتى يضمن له اخلاق سليمة.

كما له الحق في تربيته بما يراه هو أجدر إتباعا على أن تكون هذه التربية غير مخالفة لدين الطفل إن كان معلوم النسب.

و إن السلطة الأبوية تعطي للكافل الحق في إدارة أموال المكفول لصالحه طبعا حتى يبلغ سن الرشد فيعهد له إدارة أمواله ومباشرة حقوقه بنفسه.

أما الواجبات التي تقع على الكافل أثناء ممارسة السلطة الأبوية تتمثل في واجب النفقة والتي تشمل الغذاء والكسوة، والعلاج والسكن او أجرته وما يعتبر من الضروريات في العرف والعادة ومبدا نفقة الطفل المكفول من يوم دخوله تحت ولاية الكافل او استعالته ماديا او جسديا عن العمل.

ونرى كذلك أن السلطة الأبوية تخول للكافل أن ينوب مكان المكفول كلما تطلب المر ذلك وذلك في جل التصرفات القانونية ، خاصة التجارية منها.

ج - حقوق وواجبات المكفول :

تجدر الإشارة إلى أن حقوق وواجبات المكفول تبرز في مرحلتين مختلفتين من حياته.

إذ تظهر الحقوق في مرحلة الصبي عامة، بينما تظهر واجبات بعد البلوغ، أي حينما يصبح قادرا على التكفل بشؤونه بدون مساعدة الكافل وهذه الحقوق لا تحتاج إلى أن نرددها فلقد درسناها من خلال تعرضنا لواجبات الكافل، وكل ما نعيده هو ما جاء في المادة 121 ق.أ.ج والتي نصت على أن الكفالة تعطي الكافلة بالإضافة إلى الولاية ، أي ولاية المكفول، المنح العائلية والدراسية التي يتمتع بها الولد الأصلي .وفي الواقع هذه الحقوق جلها يتمتع بها كل الأطفال الشرعيين والأطفال الذين هم تحت الولاية كالمكفول مثلا أما فيما يتعلق بواجباتها الشخصية فنذكر منها :

واجب الطاعة :

جاء في كثير من المواقع في الكتاب الحكيم والسنن وجوب طاعة الوالدين ورعايتهما، أما الأب فيقضي معظم وقته في العمل حرصا على ضمان قوت عائلته مجهدا نفسه في سبيل تمكين فلده كبده من العيش في غني عن الحاجة، وهذا مصداقا لقوله عزوجل :"ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه..." فواجب الطاعة هو واجب ديني وأخلاقي واجتماعي.

واجب النفقة :

تتضمن مراعاة احتياجات الأولياء من الغذاء والكسوة، والعلاج والسكن أو أجرته وكل من الضروريات في العرف والعادة فهي عبارة عن مساعدة وإعانة الأطفال لوالديهم الشرع. فهي أعظم واجب يقع على عاتق الإبن بعد بلوغه، وأخصه الإسلام بالعديد من الأيات، والأحاديث النبوية، فمن حجج القرآن الكريم قول الله تعالى وجل :"... أما يبلغن عندك أحدهما الكبر أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما...".

هذا الواجب بكل بساطة يدور حول الإحسان إلى الأولياء والصبر لجفائهما وتوقيرهما وتعظيمهما وإحاطتهما بالعناية البالغة في أوقات الشدة كالمرض أو موت أحدهما.

5 – أحكام انقضاء الكفالة

بالرجوع إلى نصوص المادتين 124 و125 من قانون الأسرة نلاحظ أن المشرع حدد ثلاث حالات لإنتهاء الكفالة وهي :

أ – حالة الرجوع عن الكفالة :

تنتهي الكفالة برجوع الطفل المكفول تحت ولاية أبويه الشرعيين بناء على طلب منهما، سواء كان ذلك الرجوع بتدخل القاضي أو دون تدخله وهذا فيما يتعلق بالمكفول المعلوم النسب.

ويكون طلب إسترداد الطفل بتدخل من القاضي إذا كان هذا الطفل غير مبررا وبالتالي لا يسعه التخيير بين من كفله وبين أبويه خاصة إذا اعترض الكافل على طلب إسترداده .

وتكون في الحالة هذه السلطة التقديرية للقاضي للفصل النهائي في هذا الخلاف مع المراعاة في مصلحة المكفول هذا يعني ان القاضي إذا ما تبين ان يراجع المكفول تحت ولاية أبويه الأصليين خطرا عليه سواء كان الخطر هذا يهدده جسديا أو خلقيا او دينيا فله أن يعترض على هذا الرجوع بموجب السلطة التقديرية، ويبقى المكفول تحت ولاية ابويه الأصليين خطرا عليه سواء كان الخطر هذا يهدده جسديا أو خلقيا أو دينيا فله ان يعترض على هذا الرجوع بموجب السلطة التقديرية، ويبقى المكفول تحت ولاية الكافل. مثال : كان يكون أبوي المكفول الشرعيين ممن يعهدون بشرب الخمر والإذمان عليه أو يسيئون معاملة فروعهم بالضرب والتحريض على الفسق والدعارة وإلى غير ذلك من سلوك قبيحة وشائنة لا يحمد عقباه.

أما في حالة عدم تدخل القاضي، فهنا يفترض أن يكون الطفل مميزا ويرجع لهذا الأخير والحالة هذه الأمر في أخذ القرار وذلك إما يختار العودة إلى العائلة الأصلية، وإما البقاء مع الكافل وفي كل الأحوال فاختياره لا يحق لأي أحد أن يعترض عليه وهذا ما جاء صراحة

في المادة 124 ق.الأسرة. التي تنص في فقرتها الأخيرة " ... وإن لم يكن مميزا لا يسلم إلا بإذن من القاضي مع مراعاة مصلحة المكفول ".

اما بنسبة للطفل مجهول النسب فقلما كان هناك نزاع حول كفالته لأنه في معظم الأوقات فالأولياء الأصليين لا يتقدمون أبدا بطلب استرداد أبناءهم الذين وضعوهم لدى مصالح رعاية الطفولة.

ب – حالة التخلي عن الكفالة

هو ابداء الكافل رغبته في خروج المكفول عن ولايته حيث يكف عن القيام بشؤونه من رعاية وتربية ونفقته، وذلك لأسباب مادية أو غيرها، ويكون طلب التخلي سواء أمام المحكمة التي ثبت منها الإقرار بالكفالة أو إذا أقره الموثق ذلك طبقا لما جاء في نص المادة 125 من ق.أ.ج بقولها : "التخلي عن الكفالة يتم أمام الجهة التي أقرت بالكفالة وأن يكون بعلم النيابة العامة".

هذا التخلي ينطبق على الأطفال الذين وضعوا لدى مصالح رعاية الطفولة بأمر أو حكم قضائي أو الذي صدر في حقهم حكم قضائي يسمح لهم بالتنقل مع الكافل إلى خارج الوطن، إذا كان هذا الأخير ممن يقيمون في الخارج.

أما الكفالة التي تمت تحت إشراف مصالح رعاية الطفولة، فالتخلي عنها لا يكون إلا بطلب مقدم إلى هذه الهيئات الحكومية، حتى تتمكن من إيجاد عائلات اخرى لهم تتولى كفالتهم.

ج – حالة انتقال الكفالة عن طريق الوصية

تنتقل الكفالة من الكافل إلى ورثته بعد موته عن طريق الوصية، إلا أن لهؤلاء الحق في القبول أو رفض الكفالة.

ففي حالة ما إذا رفض الورثة الكفالة، يوضع الطفل بأمر من القاضي تحت رعاية مصلحة المساعدة الاجتماعية للطفولة المختصة إقليميا كي تبحث له عن كافل جديد، ومهما كان الأمر فإنه لا يمكن إجبار الورثة على التكفل بالطفل لأن واجب كهذا يؤدي بمحض

إرادتهم، أي طبعا حتى نظمن حسن معاملة الطفل، وتحقق الكفالة الهدف الذي أوجدت من أجله.

أما الحالة الثانية أي قبول الورثة للكفالة، بعد وفاة الكافل يرجع أمر التكفل بالمكفول إلى ورثته إذا كان المكفول لم يبلغ بعد، وذلك إذا ما أوصى لهم الكافل بهذا الإلتزام بحيث يكون قد عين من تخلفه في مهمته.

هذا ما تنص عليه المادة 92 بقولها: "يجوز للأب أو الجد تعيين وصي للولد القاصر إذا لم تكن له أم تتولى أموره، أو يثبت عدم أهليتها وذلك بالطرق القانونية"، ولقد إشترطت هذه المادة على قصور الطفل وعدم وجود الزوجة للقيام بالكفالة الطفل خلفا لزوجها أو يستحال عليها ذلك لعدم أهليتها أي عدم قدرتها المادية أو الجسدية على ذلك لن الكافل يكون كما سبق، أبا للمكفول، الأمر الذي يسمح له بتعين وصي للمكفول.

أما في حالة تعدد الورثة وقيام نزاع بينهم فيما يتعلق بهذا الالتزام فيرجع أمر تحديد من تعود غليه كفالة الطفل على القاضي، وذلك ما صرحت به الفقرة الثانية من المادة 92 ق.أ.ج بقوله "في حالة تعدد الأوصياء فللقاضي اختيار الأصلح منهم، مع مراعاة أحكام المادة 86 من هذا القانون".

فأما عبارة "اختيار الأصلح منهم" فيقصد من ورائها انه يجب على القاضي عند اختيار الوصي الذي سيصبح الكافل بدوره، ان يأخذ بالمعايير التي جاءت بها المادة 116 من قانون الأسرة.

و أما عبارة "مع مراعاة أحكام المادة 86 من هذا القانون"، وهي المادة التي تجعل ممن بلغ سن الرشد كامل الأهلية وتطابق بذلك المادة 40 من القانون المدني الجزائري، فنود أن نلفت انتباهنا إلى أنه إذا كان المكفول بالغ سن الرشد يوم وفاة الكافل فيرجع له الأمر في الموافقة على الوصية أو على رفضه لها.

فله أن يرفض إذا كان قادرا على القيام بشؤونه بنفسه، كما له أن يجيز وصايته عليه، خاصة إذا كان المكفول معوق حركيا ويقدر على رعاية نفسه.

الخاتمة :

لقد حرم الله التبني لأنه إفتراض وكذب، والمجتمع الإسلامي يقوم على الحق والصدق في كل شيئ. وليس من ريب أن في التبني اختلاط الأنساب واظطراب القرابات وضياع الروابط الأصلية وفيه ادخال عنصر غريب في نسب المتبني، يدخل على زوجته وبناته باسم البنوة والأخوة ويعاشرهن على أساس أنه منهن وهو أجنبي عنهن، لا يباح له منهن ما يباح للإبن او الأخ الحقيقي لهن.

وبقدر ما تتركز هذه البنوة الكاذبة في هذه الأسرة فإن البنوة الحقة في الأسرة الحقة تسير إلى الفناء والمحو والزوال وبذلك تضيع الأنساب ويختل توازن الأسرة.

و في التبني أيضا تضييع لحقوق الورثة الذين تحقق سبب إرثهم الشرعي من الأب المتبني، فلا ترث إخوته ولا أخواته لوجود ابن "الزور" الذي منع ببنوته الكاذبة ارثهم الشرعي، بذلك تقع العداوة والبغضاء بينهم وبين مورثهم الذي تبناه ويقع بهم حقهم في التركة.

وهناك حوادث مفجعة في هذا القبيل وكثيرا ما يساء استخدام التبني فتحدث فيه حوادث تمس بالعرض أو الإنحراف الأخلاقي والتفكك الأسري.

لذى رأى المشرع الجزائري إلى محاولة التوفيق في تغطية هذا الاختلال الطبيعي، من نقص عاطفي لكل الصنفين من الأشخاص سيئتين الحض والمصير عن طريق وضعه لنظام الكفالة، ليشمل كل الأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية وعناية، حيث يتعهد الكافل بتقديمها مع تسخير.

المراجع

مراجع باللغة العربية :

1- الدكتور عبد الرحمان الصابوني : / شرح الأحوال الشخصية السوري / الجزء الثاني الطلاق وآثاره مطبعة جامعة دمشق الطبعة 1983

2- سماحة الشيخ بن ابراهيم آل الشيخ : / فتاوي ورسائل

3- الدكتور محمد شلبي : / أحكام الاسرة في الغسلام الدراسة المقارنة بين المذاهب السنة والجعفرية والقانون.

4- الشيخ أحمد عساف : / دار الاحياء العلوم الحلال والحرام في الإسلام

5- الدكتور محمد صبحي نجم : / محاضرات في قانون الاسرة/ ديوان المطبوعات الجامعية / الطبعة 1992

6- الدكتور بلحاج العربي : / الوجيز في شرح قانون الأحوال الشخصية الجزائري/ الجزء الاول الزواج والطلاق ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر / الطبعة 1994

7- الدكتور جرجي زيدان : / العرب قبل الإسلام .

8- الدكتور حسن ابراهيم : / تاريخ العلوم الإسلامية .

9- السيد سابق : / فقه السنة السلم والحرب

10- لدكتور توفيق حسن فرج : / أحكام الاحوال اشخصية لغير المسلمين .

11-لدكتور اسحاق ابراهيم منصور : / موجز في العلم الإجرام والعقاب / الديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991

12-الدكتور محيو أحمد : / منازعات الإدارية / ديوان المطبوعات الجامعية الجزتئر 1992

13-الشيخ محمد علي الصابوني : / روائع البيان " تفسير آيات الاحكام " الجزء الاول والجزء الثاني / دار الطبع مكتبة الرحاب الجزائر .

المراجع باللغة الفرنسية :

14 - Dupont Delestraint : « les personne et les droits de la personnalité , la famille, les incapacités »

15 - Ghouti Benmelha : droit algérien de la famille / O P U 1992

16 - Revue Algérienne science politique économique et juridique 1994 n° 02 ».

17- Khalafat Choukri : « les aspirations conflictuelles du droit de l'adoption » la revue algérienne 1994 n°02.

التقنينات :

18- القانون رقم 84/ 11 المؤرخ في 09 رمضان 1404 الموافق ل 09 جوان 1984 المتضمن قانون الاسرة .

19- القانون رقم 20/70 المؤرخ في 13 ذي الحجة 1389 الموافق ل 19 فبراير 1970 المتعلق بالحالة المدنية .

20- القانون رقم 66/ 500 الصادر بتاريخ 11 جويلية 1966 المتعلق بالتبني القانون التونسي .

21- القانون رقم 27/58 المؤرخ في 12 شعبان 1377 الموافق ل 04 مارس 1958 المتعلق بالولاية العمومية والكفالة والتبني القانون التونسي.